العـــولمـــة موضوع للحوار أم لعنف قـــادم

د.قاسم حسين صالح

مع ان المعنيين بموضوع العولمة غير متفقين على تحديد مفهوم العولمة بتعريف واحد، الا انهم لايختلفون على ان العولمة تعني زيادة انتقال السلع ورؤوس الاموال، وسهولة حركة الناس والمعلومات وتقنيات الانتاج، واشكال السلوك والتطبيقات بين دول العالم.
وبما ان العولمة، في واحد من ابعادها الاساسية ظاهرة اجتماعية ما يفضي بالضرورة الى نتائج ايجابية واخرى سلبية.

فلنحاول تحديد ذلك بشيء من الايجاز، مبتعدين في الحديث عن اصل وفصل العولمة، وتاريخ نشوئها ما اذا كانت قديمة، ظهرت بنشوء الامبراطوريات الاولى، او حديثة بدأت بانهيار الكتلة الاشتراكية (١٩٨٩)، واعلان (النظام العالمي الجديد) على لسان بوش الاب، انها جاءت نتيجة ثورة الاتصالات والمعلوماتية التي عالجت بها الراسمالية الصناعية حالها عندما خرجت من الحرب العالمية الثانية منهوكة القوى، او انها تطور طبيعي للحضارة عبر التاريخ او انها تمثل اعلى مراحل الراسمالية، وما الى ذلك من امور.

مايعنينا (الحكومة والمجتمع) هو ان العولمة اصبحت حقيقة واقعة، ستفرض نفسها علينا بالكامل بعد ان تستقر الاوضاع الامنية، واتوقع ان تراجع العنف بمسمياته المتعددة سيضفي مساحة من الميدان الى (العنف الفكري) وان العولمة ستكون محور هذا العنف، ولان العراقيين (اعتادوا) على العنف الجسدي، فانة يخشى عليهم ان تتمكن منهم (سايكولوجية العنف) ليمارسوها في موضوع جديد يستغل في (الانتخابات) الموعودة قريباً، وستكون العولمة هو هذا الموضوع الجديد مالم يمهد بالحوار الهادف الى ترويض المواقف التي تناصر العولمة وتلك التي تقف بالضد منها، ونرى ان الاشكالية ليست في ان تكون مع اوضد العولمة، انما في طريقة التعامل معها وهذا يتطلب (كمحاولة اولى) تحديد ما في العولمة من ايجابيات وسلبيات.

ايجابيات العولمة

يرى الاقتصاديون ان العولمة تشجع التنافس الاقتصادي وان هذا التنافس يؤدي ليس فقط الى تحسين كفاءة المتفوقين في الانتاج وتطوير من هم بمستوى ادنى، بل انه يصب ايضا في مصلحة المواطن، بان يقدم له السلعة بافضل نوعية وباقل ثمن، وانها ستؤدي الى تطوير الانتاج الصناعي والزراعي والصحي والخدمي في مجالات الحياة كافة، تفضي بالنتيجة الى ان تجعل الانسان يعيش حياة مريحة او مرفهة وصحة جيدة وعمرا اطول.

ويرى آخرون ان العولمة تؤدي الى تسريع تطبيقات جديدة في الثقافة الحديثة، وتعمل على ان تجعل العالم يعيش ولادة شيء جديد في كل دقيقة، يفضي بالضرورة الى خدمة الانسان، وربما كانت افضل ايجابية للعولمة انها تقضي على الشمولية والسلطوية التي تعاني منها الشعوب النامية، وتعمل على اشاعة الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان، وانها تجعل العلم والمعرفة والثقافة والفن والادب في متناول الجميع، وتمكن الناس من الحصول عليها بأيسر السبل واسهلها، وان العولمة توفر الفرصة لتحرير الانسانية بما تنتجه من تفاعل بين الثقافات، وتمنح كل انسان الخيار الذي يناسبه في استثمار قدراته وقابلياته في الميدان الذي يرغب فيه، وتقضي بذلك على هدر الطاقات البشرية التي تموت مع اصحابها من دون ان ينتفعوا بها.

وفي الجانب النفسي، ستعمل العولمة على تحويل الشعور، بالانتماء من حالة خاصة (تعصب لقبيلة، مجتمع، وطن....) الى حالة عامة، وهي الانسانية، التي تقضي بالنتيجة الى خفض العداء بين المجتمعات، وتهدئة النزاعات نحو الحروب بين الدول، وتجعل من الارض مدينة انسانية تسمى المجتمع المدني العالمي.

سلبيات العولمة

ابرز ثلاثة مواقف مضادة للعولمة هي تلك التي يتبناها الاشتراكيون والاصوليون والقوميون، فالاشتراكيون يرون في العولمة انها خدعة امبريالية من صنع الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

فيما يرى الاصوليون انها تسلخ الانسان (المسلم بشكل خاص) من قيمه الدينية والاخلاقية، او تهجينه بالقيم الغربية او ابعاده عن قيمه الاصلية، وعن الدين الاسلامي تحديدا.

أما القوميون فيرون في العولمة انها ستعمل على الغاء الهوية القومية والوطنية والخصوصية المحلية، وفرض انموذج ثقافي غربي على شعوب الارض قاطبة، ويتفق الثلاثة على ان العولمة في جوهرها، لاتحترم الانسان ولاتحافظ على جذوره وحضارته وتجاربه وثقافته.

ويرى المعتدلون ان تخوفات الاشتراكيين والاصوليين والقوميين مبالغ فيها، وان رفضهم للعولمة سيكون كمن يسبح ضد تيار شلال، او كناطح صخرة بقرون من طين.

على ان الواقع الاقتصادي للعالم يواجهنا بحقيقة ان هناك دولاً غنية يصل فيها الدخل السنوي للفرد الى اربعين الف دولار، ودولا فقيرة لا يتعدى فيها الدخل السنوي للفرد ثلاثمائة دولار.

وان الدول الصناعية الكبرى (أمريكا، اليابان، انكلترا، فرنسا، المانيا، كندا، وايطاليا) تتحكم الان باقتصاد العالم عن طريق مؤسسات اقتصادية عملاقة مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية، ونادي باريس، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وغيرها من التشكيلات التي تزيد من ثراء هذه الدول، فيما تتعامل مع الدول الاخرى باسلوب (القطارة) في العطاء و (المضخة الماصة) في الاخذ.

هذا يعني ان الدول الصناعية الكبرى السبع، هي المهيمنة على اقتصاد العالم، وانها تتحكم فيه عن طريق اصدار مشاريع وقوانين استثمار على وفق شروطها هي، فعلى سبيل المثال، يشترط البنك الدولي في منح القروض للدول الفقيرة الغاء الضرائب الجمركية الموضوعة لحماية الاقتصاد المحلي، وخصصة المؤسسات العامة، ورفض سيطرة الحكومات على الاسعار والاجور.

ومن سلبيات العولمة انها تعمل على اشاعة انماط حياة وسلوكيات غريبة، تتعارض او لاتتماشى مع انماط الحياة والسلوكيات التقليدية الشائعة في المجتمعات الاخرى، وانها ستتجاوز القيم القابلة للتغيير، لتستهدف الثوابت في القيم الاجتماعية للشعوب الاخرى، لاسيما العربية والاسلامية، وانها ستعمل على عولمة ثقافة معينة من خلال سيطرتها على وسائل اعلام مؤثرة تحتكر الاداة الاحدث والمعلومة المطلوبة، وستعتمد اسلوب الابهار والتشويق لا سيما الموجهة للشباب بهدف فرض ثقافة عالمية تفضي بالنتيجة الى تراجع او انحسار الثقافة الوطنية والقومية، فتتعدى بذلك على حق الشعوب في الاحتفاظ بهويتها الثقافية.

ومن سلبيات العولمة ان الانسان فيها سيكون منشغلاً بالامور المفاهيم الاقتصادية ويتراجع لديه الاهتمام بالامور السياسية والثقافية والروحية، الامر الذي يؤدي - نفسياً- الى شيوع الانانية بين الناس وحتى داخل الاسرة الواحدة، والى حصر الصراع بين الدول في دائرة المصالح الاقتصادية التي، من طبيعتها انها لاتعير اهتماماً للقيم الاخلاقية، فضلاً عن ان العولمة ستنتج مستقبلاً (الالة الذكية) التي تفوق الانسان ذكاء ومهارة، ليس فقط في مجال معالجة المعلومات بسرعة ودقة، بل وفي الابداع ايضاً.

واخيراً، فان الاقوياء في العولمة ستضطرهم مصالحهم الاقتصادية والتنافس فيما بينهم الى ان يتدخلوا بالقوة ضد أي مصدر تهديد او معارض لمصالحهم فتستبدل بذلك (الدكتاتورية الوطنية) بـ (الدكتاتورية العالمية) تحت مسميات تبدو مشروعة مثل (ادارة المجتمع الدولي)، وانها ستلجأ الى اساليب الاستعلاء، والغطرسة والهيمنة، وتتعامل مع الاخرين على انها (المجتمعات الغربية) ارقى منهم في السلوك المهذب والذوق والذكاء والعلم بالامور، واكثر ادراكا (للاحداث واستشرافاً)للمستقبل، وان يصير الجميع بايديهم، مما يولد لدى الاخرين (لاسيما العرب والمسلمين) الشعور بالضعة والدونية، وهذا هو احد اسباب العنف او (الارهاب) في العالم، الذي ينظر الى (امريكا تحديداً) بانها جبروت لاسبيل الى ايقافه عند حده الا بالعنف.

اشكالية التعامل مع العولمة

من المتوقع ان تفرز الاجواء التي تسبق الانتخابات المقبلة اتجاهين رئيسين متضادين هما:

الاتجاه الديني ممثلاً بالاحزاب والحركات الاسلامية، والاتجاه العلماني ممثلاً بالاحزاب والحركات التقدمية واليسارية.

وستكون (العولمة) واحدة من ابرز القضايا التي تثير الجدل بشأن الموقف من (تطبيقاتها) لاسيما في الامور المتعلقة بالاقتصاد وبالقيم، وانه مالم يتم الترويض من الان عن طريق الحوار، فان الاجواء ستكون مهيأة لان تفضي الى العنف.

فعلى سبيل المثال، ان الحكومة الانتقالية (٢٠٠٤) اعتمدت شعار (صداقة امريكا)، وفي هذا يرى الاسلاميون، لاسيما الاصوليون، ان امريكا هي التي تقود العولمة، وان الوقوف بوجه مخططاتها واجب بوصفها برأيهم (عدوة الشعوب والاسلام)، بل ان (التكفيريين) من المسلمين كفروا حتى الاسلاميين المجددين فكيف الامر مع العلمانيين الذين يؤمنون بـ(الانسان والواقع والعالم) ويعملون من اجل تطويرها نحو الافضل فيما يقضي الشرع في رأيهم ان يكون العمل من اجل (الله- والجهاد وفي سبيل الاسلام)..

فضلاً عن ذلك، فان الفكرة العامة المأخوذة عن الحكومة الانتقالية انها لاتكون حرة في سياستها الاقتصادية، ومعروف في علم الاجتماع ان هناك علاقة طردية ايجابية بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي وعلاقة طردية ايضا بين التبعية الاجتماعية السريعة والعنف بمسمياته المختلفة، و هي ظاهرة حصلت في المجتمع العراقي في اقل من سنة ونصف وكانت في الغالب قائمة لا على اساس النضج السياسي، انما كانت بدوافع طائفية او عشائرية او عرقية... او مصالح ضيقة.

ان احدى المهمات الاساسية للحكومة الحالية والمقبلة هي ان تدرك ان هناك (قطيعة نفسية) بين المواطن العراقي والدولة امتدت لاكثر من الف وثلاثمائة سنة، وان عليها ان تعمل على بناء علاقة نفسية جديدة تجعل المواطن العراقي يشعر بحكومته، وهذا لن يتحقق الا بان تعتمد الحكومة مبدأ (العدالة) وحصول القناعة لدى العراقيين بان حكومتهم تعمل على ان تجعلهم متساوين في الحقوق والواجبات، وعندها يمكن ان تطرح الكثر من القضايا المتعلقة بالعولمة.

فعلى سبيل المثال، ستكون (الخصخصة) - وهي من تطبيقات العولمة- واحدة من المسائل التي تثير الخلاف مالم يتم الحوار والتوعية على فكرة: ليس من الصحيح رفض الخصخصة بشكل قاطع، وليس من الصحيح ايضاً قبولها بشكل مطلق، وبعض مؤسساتنا المملوكة للدولة اصبحت (خارج الخدمة) وافضل لنا ان نوكل امرها للخصخصة لتعيدها اليها، فيما تحمي مؤسساتنا الناشطة في القطاع العام من دخول الخصخصة اليها.

وستكون (القيم والاخلاق) والخوف من ان يستهدفها الاعلام الامريكي المؤثر موضوعاً خطيراً وحساساً مالم يتم التمهيد من الان لتشجيع تاسيس قنوات فضائية عراقية في القطاعين العام والخاص، تعمل على خلق حالة من التنافس النزيه لاستقطاب المشاهد العراقي وشده الى متابعتها، وهذا لن يتحقق بجودة الشكل والمضمون فقط، وانما ايضاً بالاتفاق الاخلاقي فيما بينها على حق الترويج لمبادئها وقيمها، وواجب احترام مبادئ الاخر وقيمه.

ان الموقف من التطبيقات القادمة للعلولمة- وهي مسألة وقت - قد يهدد العملية الديمقراطية في العراق، واظن ان كل الاطراف تدرك بان نجاح الديمقراطية يعني الحياة بكرامة وتطور واستقرار نفسي لكل العراقيين فيما يؤدي فشلها الى كارثة جديدة.. هي حرب اهلية ستصب الزيت على نارها الرجعية العربية ومعظم الانظمة في المنطقة.

العراق نموذج للتحول من الخيبة السياسية الى خرافة البناء الألكتروني للسياسة الاجتماعية

علاء جواد كاظم

ان الحديث عن الحكومة الالكترونية يدخل في الكثير من تفاصيله ومزاياه ويتداخل مرتبطا مع تقليعة الحديث الذي ساد في الاونة الاخيرة عن العولمة والثورة المعلوماتية وما انتجه هذا القادم الجديد الينا من مفاهيم مختلفة ومتعددة تبدا بمفهوم العالم الالكتروني بمعنى تصيره الى قرية صغيرة متداخلة ومترابطة ثم الى مفهوم المجتمع الرقمي او المعلوماتي مرورا بالحديث عن التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية ثم الحقائق الالكترونية والاستمارات واليوم واللقاء الالكتروني والحب الالكتروني والمجلة و الزواج الالكتروني الذي يتم عن طريق الانترنت وشبكة الاتصالات الدولية انتهاء بالتوقيع والدرهم والبصمة الالكترونية ....

شهدت الالفية الثانية انفجاراً رهيبا على مستوى التعامل والحضور على الشبكة العنكبوتية الدولية.. الانترنيت على المستوى العالمي، وهو انفجار سيؤثر في مستقبلها أيضاً، فقد ارتفع عدد مستخدمي الشبكة من ٩٨ مليونا عام ١٩٩٩ إلى ٥٥٠ مليوناً عام ٢٠٠٤، بما استتبع ذلك من مبادرات على المستوى العالمي والإقليمي والدولي بهدف بناء نماذج للحكومات الالكترونية.

كل ذلك ترك اثاراً واسعة المدى على مضمون وأشكال تقديم الخدمة أو تبسيط إجراء الخدمة أو القوانين التي تحكم تقديمها وسرعتها ناهيك عن التوفير في العمالة والوقت اللازمين لأداء إجرائها مما اعتبر معه أن هذه النماذج في الحكومة وهذا التطور في شكل ومستوى تقديم الخدمات إلكترونيا من أهم الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها الدول او الحكومة لمواطنيها ورعاياهاعلى الشبكة العالمية للاتصالات-الانترنت.

مع كل هذا فان الفرد اوالمجتمع العراقي اليوم ينظر بدهشة واستفهام ..ويبدو الحديث غرائبيا بشكل او باخراو مجرد خيالات غير مدروسة تتحدث عن امكانية تحقق او بناء الحكومة الالكترونية في العراق حتى بعد مرور عام ونيف على سقوط تمثال الدكتاتور اواسدال ستارالماضي على مرارة الحقبة الدكتاتورية المتخلفة في العراق ...كما يبدو غرائبياً فهم او رصد عملية الانتقال هذه من حكم العشيرة والفرد الدكتاتورالى حكم الالكترون او رصد هذا التحول الرهيب من الخيبة السياسية التي طاردته مدة اربعة عقود الى تبني مفاهيم السياسة الاجتماعية الرقمية - الالكترونية واذا كانت تبدو مسألة مثيرة وغريبة للوهلة الاولى الا انها في نهاية الامر مسالة واردة ومطبقة في العديد من الدول بما فيها الدول الاكثر فقراً...

ولايغيب عن ذهن رجل الشارع العراقي حجم الخلاف والمشاكل الكبيرة التي ترتبت على حديث الاخضر الابراهيمي عن نموذج حكومته من نوع تكنوقراط تحكم العراق .. (قبل شهرين من الان او اكثر...)

ومن ثم اصرار مجلس الحكم انذاك على اقامة حكومة سياسية والنتيجة ان اقر بالاجماع اقامة حكومة تكنو - سياسية في بلد نسي شعبه تماما او صودر من قاموسه الشعبي مفهوم الحكومة ذاتها .... (اذ لا يعرف العراقيون انذاك غير حكم الفرد وحكم العشيرة وما يرتبط بهم من اصحاب السلطان الاكبر)..

ما يشير الى ان هناك ثمة حاجة ماسة اليوم لاعادة بناء مفردة الحكومة اولاً وبشكل صحيح ومن ثم اعادة صياغتها وبنائها في عقل و قاموس الفرد العراقي من جديد..

ومن ثم توضيح ماهية حكومة تكنو قراط او حكومة السياسيين. او الحديث عن نوع الحكومة الاسلامية بأشكالها المختلفة من نموذج الحكومة في الجمهورية الاسلاميةعن (ولاية الفقيه) او حكومة (المرجعية) التي تستند الى مرجعية دينية مقلدة. قبالة هذه الحيرة الكبيرة يواجه الفرد العراقي اليوم اشكالية بناء واقامة نظام جديد قد يتلاءم ومتطلبات الشعب والظرف الراهن والواقع الاجتماعي وقد لا يتلاءم ويفلس الجميع امام دكتاتورية جديدة مرة ..؟ اضافة الى جملة من التناقضات الكبيرة والمريرة يقف هذا الفرد/المواطن- من جهة اخرى - مذهولاً غير قادرعلى بناء- مجتمع مدني - مؤسساتي وطوعي لان مجتمعاً كهذا يجب ان يكون تطورا طبيعيا للفرد وعلاقته بالاخر وكلاهما بالوطن وليس مجرد نسخ (copy)لنموذج أوربي او استيراد له..

دفع بنا هذا الى التفكير بمعالجات غير تقليدية والتفكير بأمكانية بناء حكومة الكترونية في العراق من شأنها ان تعيد للفرد العراقي الكثير ...والمتوقع ان بناء العراق واطلاقه للحكومة الالكترونية قد يقفز بالفرد والمجتمع على تلك الانجراحات التي تواجهه اليوم وتحطم قدرته على التقدم والسير الى امام ...

لماذا يطرح مشروع بناء الحكومة الالكترونية الان ؟

لا ندري اذا ما كان هذا المشروع قد طرح سابقاً على قائمة اعمال ومشاريع الحكومة العراقية الحالية -المؤقتة - الا انه منذ الان سيطرح كل يوم وسيعصف ببناءات الادارة الكلاسيكية التي تستند الى بيروقراطية متخلفة ومشاكل مريرة الان اقامة هذا النمط من الحكومة الالكترونية ستكون حلا امثل للقضاء وبشكل نهائي على مظاهر الفساد الاداري التي تعصف بمؤسسات الدولة برمتها منذ خمسة عقود بسبب بقاء واستمرار عشعشة الادارات الوظيفية القديمة المتهرئة ..

•ان نموذج الحكومة الالكترونية ممكن ان يساهم فعليا بل يقضي كليا على ازمة الثقة (والعلاقة المضطربة) بين الفرد والمؤسسات عامة كما سيعيد بناء علاقة الفرد بالدولة وفقا لاسس جديدة اليكترونية كفيلة بحل وازالة كل ما علق بها وشابها من اضطرابات مستعصية على الحل...

•ان العراق اليوم وبأمكانياته الحالية – المتواضعة- قادر فعلا على اتمام بنائها فوراوتجدر الاشارة الى ان دولا فقيرة استطاعت بناء نموذجها الالكتروني بأمكانياتها المتاحة مثل مصر وسوريا والاردن والبحرين ..

•ان بناء العراق لحكومة اليكترونية سيفيد فوراً ويساهم في ردم الهوة المتزايدة بين العراق الحديث والعالم ومن ثم اعادته الى الساحة الدولية من غير تأخير .....

•سينقذ بناء النموذج الالكتروني للدولة المواطن العراقي من الكثير بل من كل مشاكله المستديمة مع الدولة بشكليها التقليدي والكلاسيكي .

ستكون خطوة جبارة وعملاقة في بناء وتنمية المادية والبشرية في المجتمع العراقي .

ماهية الحكومة الالكترونية:

تعرف الحكومة الالكترونية على انها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين بوسائل الكترونية وبسرعة وقدرة متناهيتين وبتكاليف ومجهودات اقل ومن خلال موقع واحد على شبكة الانترنت .

وتعرف ايضا على انها البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم وتتحقق فيها الانشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الدولة بذاتها او فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد.

فيما يعرفها البعض الاخر على انها القدرة على الانتقال من تقديم الخدمات العامة والمعاملات من شكلها الروتيني الى الشكل الالكتروني عبر الانترنت .

انها اعادة اختراع هندسي الكتروني للوضع القائم ووضعه في نطاق البيئة الرقمية التفاعلية

بينما يشيرالبنك الدولي في تعريفه الحكومة الالكترونية E. Government الى انها عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الانترنيت، وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول) والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية.

وهذه التكنولوجيا يمكنها أن تخدم عددا كبيرا من الأهداف مثل : تقديم خدمات أفضل للمواطنين، تحسين التعامل والتفاعل مع رجال الأعمال ومجتمع الصناعة، وتمكين المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية، أو إدارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، كما أن نتائج هذه التطبيقات يمكن أن تؤدي إلى تحجيم الفساد، وزيادة الشفافية، وتعظيم العائد ككل أو تخفيض النفقات وزيادة قناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته.

والحقيقة ان بناء (الحكومة الالكترونية) يعني الاخذ بالحسبان كل ما تمارسه الحكومة في العالم الحقيقي ،سواء في علاقتها بالجمهور او علاقة مؤسساتها بعضها ببعض او علاقتها بجهات الاعمال الداخلية او الخارجية ...

ومن خلال زيارة المواقع الاتية يمكننا ان نتصور او نتمكن من فهم ماهية وواقعية الحكومة الالكترونية لنماذج تم تطبيقها وبنجاح في الكثير من دول العالم ونختار منها الدول التالية :

١-الحكومة الالكترونية في الولايات المتحدة الاميركية : كنموذج متكامل فعلاً بل ويعد الاقدم في تطبيقها، وتجدر الاشارة الى انه كلف الولايات المتحدة الاميركية مبلغاً يقدر بـ٦,٢ بليون دولار حتى عام ٢٠٠٣..

٢-الحكومة الألكترونية في دولة الامارات العربية –دبي وتعد النموذج الافضل في الشرق الاوسط والدول العربية الاخرى .

٣-الحكومة الألكرونية في جمهورية مصر العربية وتعد النموذج الثالث اولي اذ انه مازال في طور التشكيل والعمل والانجاز. ويمكن ان يلاحظ القاريء في مجمل هذه النماذج الثلاثة مجموعة من النقاط التي تشترك فيها والتي يمكن تحديدها في ان ثمة موقعا او بوابة اليكترونية واحدة بمعنى وجود موقعٍ مشتركٍ واحدٍ يتضمن جميع المحاور الخاصة بالمؤسسات المختلفة للدولة كما يتضمن مثلا شريطاً ندخل من خلاله الى اركان السلطة السياسية في الحكومة وهي :

- السلطة التنفيذية . وما يتفرع عنها
- السلطة التشريعية وما يتفرع عنها
- السلطة القضائية وماهو مرتبط بها

كما يحتوي الموقع على كافة مؤسسات الدولة المختلفة اضافة الى شريط يتألف من مجموعة مختلفة من الوزارات تتضمن كل وزارة اقسامها كاملة مايتيح للفرد /المواطن في تلك الدولة الدخول اليها بكل سهولة ويسر ومساعدته في قضاء كافة اعماله وتحقيق خدماته كما توفر للفرد كل الامور والمتعلقات التي قد يحتاجها الفرد في حياته واعماله اليومية ... ويتم تصميم هذه المواقع وفق انظمة هندسية الكترونية متقدمة ومتطورة بحيث يتكون هذا الموقع من مجموعة منوعة ومعقدة من الايقونات او الكائنات الالكترونية تتضمن هذه الاخيرة اوتختزل كل واحدة منها وزارة معينة تتفرع بمجرد الاشارة اليها والنقر عليها الى مكوناتها او عناصرها الاولية ثم تتفرع الاخيرة الى اقسامها الاخرى حتى تصل الى ادق مكونات وتفاصيل الوزارة الواحدة وهكذا مع جميع الوزارات والمؤسسات الاخرى ...مقابل هذا يجب ان تساهم الدولة في بناء بنك خاص للمعلومات موحد يشتمل على مجموعة من البنوك المعلوماتية او الرقمية المختلفة في كافة انحاء البلد كما يجب ان تعمل على تدريب وتعليم كافة كوادرها الوظيفية من خلال الدورات المختلفة والمستمرة على التعامل وبجدية مع فكرة اقامة حكومة الكترونية فعلية ثم دعم هذا المشروع بكل الوسائل الاعلامية المتاحة اضافة الى القيام بدورات تثقيفية عامة لكل افراد وفئات الشعب المختلفة وتعليمهم كيفية فهم الواقع الجديد وكيفية التعامل معه بعد تنمية قدراتهم وامكانياتهم العلمية..

وتجدر الملاحظة الى انه كان قد تم بناء او التاسيس لبناء موقع اليكتروني على الانترنت يحمل بعض ميزات الحكومة الالكترونية في العراق بين عامي٢٠٠١-٢٠٠٣ وكان على الموقع الالكتروني WWW.URU;LINK.NET وهو تابع الى وزارة الاعلام المنحلة والذي يحاول المختصون اليوم اعادة العمل فيه الا انه كان متخلفاً جدا وبدائياً الى حد كبير والسبب في ذلك عدم توفر شروط النجاح التي كانت يجب ان ترافق العملية الى النهاية ومنها عدم وجود كادر متخصص في هندسة بناء وتصميم المواقع على شبكة الانترنت.. عدم تبني الدولة انذاك المشروع بجدية او دعمه اطلاقاً الا بحدود الترويج الاعلامي لسوق الدولة الخاص ونياتها ولاغراض مخابراتية صغيرة اضافة الى عدم التنسيق وانتفاء العمل المشترك بين جهة المشروع او الشركة ومؤسسات الدولة وقطاعاتها من جهة اخرى...وبعد سقوط النظام واحتلال العراق باشرت قوات التحالف متعددة الجنسيات في بناء موقع متكامل الى حد بعيد لتسهيل مهامها وعملها وتقديم خدماتها او اجاباتها وتوضيح مواقفها وسياستها واتجاهاتها في العمل الى الداخل والخارج ..على الموقع ..

والحقيقة ان كل هذه التجارب والمحاولات رغم سلبياتها وايجابياتها يمكن ان تشكل للحكومة الجديدة خطوة اولى جادة في الطريق الى بناء مواقع وطنية متماسكة ومستقلة ذات انظمة حماية عالية ودقيقة تخدم الفرد العراقي وتشكل في الوقت ذاته انعطافة حقيقية وجدية وعظيمة نحو عراق جديد اليكتروني متحضر وحكومة عادلة ودقيقة وحريصة على اقامة وتقديم كافة الخدمات للفرد / المواطن وبناء نموذج مجتمع الرفاهية والشفافية في كل قطاعاته وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...

هوامش:

.....

•لقد أصدرت الأمم المتحدة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للإدارة العامة ASPA تقريراً خلال عام ٢٠٠١ أوضحتا فيه مؤشرات ترتيب الدول على مستوى العالم في مجال تطبيق الحكومة الالكترونية. ويمكننا ملاحظة أن الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الأولى تعقبها استراليا ونيوزيلندا وسنغافورة والنرويج وكندا والملكة المتحدة وهولندا والدانمارك وألمانيا. واعتمد المؤشر على العديد من العناصر الكمية التي يمكن قياسها مثل قدرة السكان في كل أنحاء الدولة على الوصول إلى المعلومات إلكترونياً. كما أن المؤشر عكس إلى حد كبير الترتيب الاقتصادي العام للدول، وعلى ذلك خرج التقرير بنتيجة مؤداها أن هناك علاقة كبيرة بين التطور الاقتصادي وفاعلية الحكومات الالكترونية.

كما حدد التقرير مجموعة من الاشكاليات التي تواجه اغلب الدول العربية التي تسير في طريق تشكيل حكومة الكترونية ومنها - نقص التنسيق بين المنظمات الحكومية في ما يتعلق بعمليات بناء الحكومة الالكترونية. أن المسؤولين عن بناء مشروعات الحكومة الالكترونية ليس لهم مكان محدد في الهياكل التنظيمية للمؤسسات. أن مشروعات الحكومة الالكترونية تتوقف على الأولوية الممنوحة لها في الخطاب السياسي. أن هناك فجوة رقمية بين المؤسسات المسؤولة عن الإدارة العامة.

•انظر في : د. زين عبد الهادي خطوات عملية لتركيز الحكومة الإلكترونية في العالم العربي .